الأهرام

المصدر: العربى

التاريخ : ١٨ اغسطس ٢٠٠٢

يوسف الشريف يتهم الدبلوماسية المصرية بالجهل السياسى

أسرار فشل مصر الكبير فى السودان

كارثة انفصال الجنوب الوشيك عن كيان السودان التاريخى الموحد لأول مرة على يد محمد على، ليست وليدة برتوكول ميشاكوس الذى جرى إعلانه فى ٢٠ يوليو الماضى برعاية دول الإيجاد، ولا هى فحسب مسئولية حكومة الإنقاذ بزعامة الرئيس عمر البشير أو الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة العقيد جون جارنج، لكنها وبكل تأكيد النهاية الطبيعية المحتومة لغياب مصر المعرفى حكومة وأحزابا ونخبا بشئون السودان، والقصور المعيب فى رؤاها الاستراتيجية على النحو الذى يحافظ على مصالحها الحيوية وتنمية علاقاتها مع القطر الشقيق، وتعزيز آليات الأمن القومى المشترك لدولتى وادى النيل!

قرنق والبشير

■ الخارجية المصرية ظلت زهاء عام وبضعة أشهر تراوح تقديرها للنظام الجديد فى السودان، متجاهلة انتماءه للجبهة الإسلامية ■ أمريكا التى نال سفيرها الأول والثانى فى عهد الإنقاذ أرفع الأوسمة السودانية، كان همها ألا تتكرر تجربة الثورة الإيرانية ■ المطلوب وضع خطة استراتيجية تستهدف إعلاء الشأن السودانى وإدراجه ضمن أولويات سياسات مصر الخارجية والداخلية

ومن المؤسف حقا أن تظل مصر على موقفها السياسى وأسلوبها الدبلوماسى منذ استقلال البلدين عن الاستعمار البريطانى عام ١٩٥٦، إزاء تبنى خيار ومنهج يتسم برد الفعل لما يصدر عن السودان من مواقف وسياسات، دون أن يتطور هذا الخيار أبدا إلى مرحلة الفعل، الذى يفترض بالضرورة توافر الرؤيا والإرادة السياسية، وإلى مؤسسات وأجهزة متخصصة على درجة عالية من المسئولية والكفاءة لرسم ومباشرة سياسات مصر فى السودان، وذلك لم يتحقق بدرجة كافية وعلى المستوى المطلوب، مما أسفر عن سلسلة من الأخطاء والممارسات السلبية التى أدت إلى ضعف الدور المصرى فى السودان.

وحدث - على سبيل المثال القريب لا الحصر الشامل - أن غامرت القاهرة بموقف فاعل لأول مرة تجاه السودان، حين بادرت إلى الاعتراف بالنظام الجديد الذى استولى على السلطة عبر الانقلاب العسكرى الذى تزعمه العميد عمر حسن البشير فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩، ولم تكن المغامرة فحسب لكون الانقلاب على غير إرادة الشعب السودانى وأطاح كذلك بحكومته المنتخبة، وإنما لأنه أجهض التجربة الديمقراطية الثالثة فى اليوم والساعة التى تحددت سلفا لعقد اجتماع استثنائى لمجلس الوزراء وموافقته على تجميد العمل بقوانين الشريعة الإسلامية المعوجة الموروثة من عهد نميرى والمعروفة باسم القوانين سيئة السمعة، وإيذانا بسريان اتفاقية السلام التى وقعها السيد محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى مع العقيد جون جارنج فى أديس أبابا عام ١٩٨٨!

ومن هنا السؤال عن مدى حجية المعلومات التى بادر الرئيس حسنى مبارك على أساسها إلى إضفاء المصداقية على النظام الجديد فى السودان إلى حد دعوة الدول العربية والصديقة إلى حذوها لمصر فى الاعتراف به، على الرغم من أن جلسات «الونسة» فى السودان باعتبارها برلماناته ومنابره الشعبية، كانت تؤكد آنذاك أن الجبهة الإسلامية بزعامة الدكتور حسن الترابى ولا غيرها وراء تدبير وتنفيذ الانقلاب عبر جناحها السرى داخل الجيش، ودعم ميليشياتها العسكرية على الصعيد المدنى، وإلا لما كتب له النجاح بست دبابات و٣٠٠ عسكرى فقط.

وتصادف أن سافرت إلى الخرطوم بعد يومين من الانقلاب، وكالعادة كنت حاضرا ومشاركا فى العديد من جلسات «الونسة» المتبينة فى هوياتها وانتماءاتها الاجتماعية والسياسية والثقافية، وسمعت من التحليلات ما يشى بخطأ مصر فى تفضيلها التعامل دوما مع العسكرتاريا السودانية مثل نظام الجبهة الإسلامية على الحكومات الديمقراطية حتى برغم ما كابدته من الخلافات العقيمة وغير المبررة التى كان يلجأ إليها الصادق المهدى عامدا متعمدا فى تعامله مع مصر، ثم إن الدكتور حسن الترابى كان قد أعلن انسحاب الجبهة الإسلامية من الحكومة الائتلافية احتجاجا على اتفاقية أديس أبابا الرامية لحل مشكلة الجنوب سياسيا، وهدد بإسقاط الاتفاقية وإسقاط الحكومة معا، وها هو قد بر بوعده ووعيده، والأكثر مدعاة للدهشة والعجب، أن جلسات «الونسة» كانت تشير بإصبع الاتهام إلى الفريق محمد زين العابدين مدير العمليات فى الجيش السودانى، بدعوى أنه كان ضالعا فى تقديم جميع المعلومات عن أوضاع القوات المسلحة إلى قيادة الانقلاب، وبينها الشفرة السرية الخاصة بالقيادة العامة، والتى استخدمت فى الاتصال بقيادة الأسلحة والحاميات وإقناعهم

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

بإعلان التاييد ودعم الانقلاب باعتباره تنفيذا للإنذار الذى تضمنته المذكرة الشهيرة التى كانت قيادة الجيش قد تقدمت بها من قبل إلى الصادق المهدى، علما بأنه تم استبعاد الفريق زين العابدين إلى السويد سفيرا للسودان إثر افتضاح دوره، وبعدها لجأ سياسيا إلى أمريكا منذ سنوات حيث يقيم الآن!

على أن حصيلة المعلومات والتحليلات التى عدت بها من الخرطوم، كابدت مشاق النشر فى حينها بـ «روزاليوسف»، إذ كيف يجوز اختلافها مع المعلومات التى بنى الرئيس مبارك على أساسها موقفه من النظام الجديد فى السودان، بل ومبادرته إلى زيارة الخرطوم، رغم أننى تحاشيت الإشارة إلى أن السفارة المصرية علمت بالانقلاب مصادفة، حين توجه مراسل وكالة انباء الشرق الأوسط الزميل صلاح علام لوداع زوجته بمطار الخرطوم فى طريقها إلى القاهرة جوا، وهناك شاهد ثلاث دبابات تطوق المطار وبعدها اغلق فى وجه الملاحة الجوية و.. القصة بكل تفاصيلها المثيرة رويتها فى كتابى «السودان واهل السودان - آراء السياسة وخفايا المجتمع».

والشاهد أن الخارجية المصرية ظلت زهاء عام وبضعة أشهر تراوح تقديرها للنظام الجديد فى السودان، متجاهلة انتماءه للجبهة الإسلامية، وإلى حد الدفاع عنه باعتبار أن قياداته ورموزه من المتدينين فحسب، خاصة فى ضوء عملية التمويه على زعيمه ومفكره وعرابه الدكتور الترابى، عبر اعتقاله يوم الانقلاب مع غيره من السياسيين والعسكريين فى سجن كوبرا.

هكذا افاقت مصر من غيبوبتها متأخرة لتواجه نظام الجبهة الإسلامية سافرا بعد أن سقطت عنه اقنعة التمويه والخديعة تباعا، فإذا به أشد ذروة فى عدائه لمصر من الصادق المهدى وحزب الأمة، عبر تصدير الإرهاب إلى مصر ورعايه الإرهابيين الأصلويين الفارين من مصر، ومحاولة الاستيلاء على مثلث حلايب الحدودى بالقوة العسكرية، وإلغاء التعليم المصرى ومصادرة قواته، والتهديد بتدمير السد العالى وحرمان مصر من مياه النيل، ووصم اعلام للشعب المصرى بكل الموبقات والنقائص و.. حتى كان ضلوعه فى محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك فى اديس أبابا!

من حقنا إذن أن نتساءل سر الأخطار الفادحة التى وقعت فيها المؤسسات والأجهزة المصرية المتخصصة، سواء على صعيد جمع المعلومات الصحيحة عما جرى فى السودان وتحليلها والتنبؤ بمستقبلياتها بدقة؟.. ثم اين ما كان لمصر من شعبية ومصداقية من دون تداعى الشعب السودانى لوقف تمادى نظام الإنقاذ فى عدائه لها؟.. ولماذا رحبت مصر بلجوء زعامات المعارضة السودانية واحزابها وقواعدها فى اراضيها؟.. الم يكن من الأجدى سياسيا وتكتيكيا إقناعهم بالمعارضة من الداخل؟

والأدهى والأمر أن يغيب عن إدراك مصر إغراء أمريكا لنظام الإنقاذ على تواصل ممارساته الخاطئة فى الداخل، عبر ابشع أساليب التنكيل بخصومه، سواء بفصل زهاء ٢٥ الفا من الجيش والأمن والخدمة المدنية، والزج بمعارضيه فى السجون وبيوت الأشباح وتعذيبهم حتى الموت، ومانزال عائلات ٢٨ ضابطا لا يعرفون حتى الآن مكان دفنهم، وكان قد صدر ضدهم أحكام جزافية بالإعدام، وتم تنفيذها خلال نصف ساعة بتهمة الشروع فى انقلاب عسكرى دون إطلاق رصاصة واحدة!

والحكاية أن أمريكا التى نال سفيرها الأول والثانى فى عهد الإنقاذ ارفع الأوسمة السودانية، كان همها الا تتكرر تجربة الثورة الإيرانية، ومن الأفضل إذن، وقد وصل الإسلاميون إلى السلطة فى السودان أن يقعوا فى سلسلة من الأخطاء والخطايا، ولعل أخطرها جميعا إضفاء القداسة على الحرب الأهلية فى الجنوب واعتبار المنحازين إلى القوات الحكومية مجاهدين فى سبيل الله، بينما المتمردون كفار وملاحدة ومأواهم النار وبئس القرار، فكان تأليب الرأى العام العالمى بسهولة ضد اضطهاد غير المسلمين من أبناء الجنوب وإلى حد اتهام نظام الإنقاذ بممارسة الرقا.

المعروف أن هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكى الأسبق والصديق الأثير للدكتور الترابى كان المخول بمهمة توريط نظام الإنقاذ فى الأخطاء والخطايا وبينها تحريضه على تصدير منهاجه الإسلامى بالقوة إلى دول الجوار، مما أدى إلى قطع علاقاتها تباعا مع الخرطوم، وكوهين هو الذى منح تأشيرة دخول أمريكا إلى مفتى تنظيم الجهاد المصرى الشيخ عمر عبد الرحمن ثم توريطه فى فتوى تدمير مركز التجارة بنيويورك وسجنه مؤبدا، وهو الذى رتب كذلك لزيارة الدكتور حسن الترابى إلى أمريكا، وهناك التقى بالمسئولين فى الخارجية المخابرات والإدارة الأمريكية، ويبدو أنه خرج على النص المرسوم لتعاونه مع أمريكا فى إمدادها بالمعلومات أولا بأول عن نشاطات الجماعات الإسلامية، ولذلك كان عقابه على يد مصارع من عملاء المخابرات الأمريكية خلال زيارته إلى كندا وكاد يودى بحياته، وقيل إن مؤتمر الشعب العربى الإسلامى الذى كان يعقد دوريا فى الخرطوم تحت رئاسة الترابى، كان مصدرا مهما للمخابرات الأمريكية، عبر إمدادها بالملفات والصور الخاصة بقادة التنظيمات الأصولية الذين كانوا يشاركون فى هذه الاجتماعات.

ومن عجب أن كلا من عثمان السيد سفير السودان فى إثيوبيا منذ ١٢ عاما والفاتح عروة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

سفير السودان في واشنطن منذ ثماني سنوات، كانا على رأس قائمة ضباط المخابرات السودانية الذين تعاونوا مع المخابرات الأمريكية إبان حكم نميرى فى تهريب اليهود الفلاشا إلى إسرائيل عبر أراضى وأجواء السودان، فكيف يتأتى هذا الخيار المشبوه لنظام يدعى الإسلام؟.. إلا أن يكون استجابة للتعليمات الأمريكية!

ولعل ما يؤكد صلات نظام الإنقاذ الوثيقة والمبكرة بأمريكا، حين ضرب عرض الحائط بتقاليد الضيافة السودانية والالتزام بالعهود الإسلامية، وعرض تسليم أسامة بن لادن إلى أمريكا والسعودية مقابل بضع عشرات من ملايين الدولارات و.. القصة نشرتها الصحافة الأمريكية فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر، وإذا كانت واشنطن أو الرياض لم يستجيبا للعرض، إلا أن نظام الإنقاذ عاد يقدم كل ما لديه إلى أمريكا من المعلومات الثمينة عن تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات الأصولية بالمجان حتى يفلت من مغبة الحرب الأمريكية المعلنة ضد الإرهاب، فكيف تقبل مصر بعد علمها بحقيقة نظام الإنقاذ وكم الوان معاناتها من ممارسات العدائية ضدها، فإذا بها تستقبل البشير وتتناسى كل ما جرى دون مراجعة أو نقد ذاتى وإلى حد الاتفاق مع مصر على خوض غمار التجربة الثانية للتكامل بين البلدين وهو ما نددنا به فى «العربى» واعتبرناه باطلا!

ولعلنا من هنا نستقرئ من خلال علاقة نظام الإنقاذ الوثيقة والمبكرة بأمريكا تفسيرا لخضوعه للإملاءات والضغوط الأمريكية، حين بادر على الحاج كبير مفاوضيه عام ١٩٩٤ إلى إغراء بعض قيادات الحركة الشعبية بالانفصال عن جارانج والانضمام إلى نظام الإنقاذ وبينهم لام اكول ورياك مشار، وكان الإرغراء مزدوجا.. سياسيا عبر الموافقة على حق تقرير المصير لأول مرة فى تاريخ السودان لأبناء الجنوب، وماديا عبر ملايين الدولارات التى قدمها رجل الأعمال البريطانى المشبوه تونى رولاند لهما، وهكذا امتدت الإملاءات والضغوط الأمريكية على نظام الإنقاذ إلى مفاوضاته مع الحركة الشعبية والتى أسفرت عن برتوكول ميكاكوس، ولعلنا أيضا نتساءل: أين كانت الدبلوماسية المصرية من كل هذه الأحداث والتطورات التى شهدها السودان على مدى ١٣ عاما متصلة؟.. أليست المقدمات تنبئ بالنتائج.. وإذا غاب العلم بالمقدمات فى حينها، فعلى مصر بالتالى أن تتجرع كئوس الإحباط الذى لحق بدورها ومصالحها وأمنها القومى فى السودان؟

ومما لا شك فيه أن مصر نجحت على الصعيد النظرى أو المهنى فى صياغة مبادرة مع ليبيا تستهدف رأب الصدع بين الفرقاء السودانيين وحل الأزمة السودانية سلميا بديلا عن الخيار العسكرى عبر الجمع بين ألوان الطيف السياسى الجهرى فى السودان حول مائدة الحوار التفاوضى الشامل، وحددت سبعة مبادئ تستهدف تفعيل الحريات الديمقراطية والتعددية السياسية وتأمين حقوق الإنسان والمواطنة المتساوية لكل أبناء السودان والقسمة العادلة للثروة والسلطة.. ورأت أن هذه المبادئ من شأنها توفير أجواء الثقة المتبادلة سواء بين المعارضة والحكومة أو بين الجنوبيين والشماليين.. مما قد يؤهل الحوار التفاوضى لعقد مؤتمر دستورى ووضع لبنات بناء السودان الجديد على أنقاض السودان القديم الذى تولدت عنه الخلافات والمظالم والحروب، فلا داعى إذن إلى النص على حق تقرير المصير لأبناء الجنوب، والحفاظ على كيان السودان التاريخى موحدا.

ورغم أن جميع الأطراف السودانية وافقت على المبادرة المصرية الليبية رغم التحفظات الهينة التى أبداها البعض، إلا أن الدبلوماسية المصرية تنكبت الطريق إلى قيام إليه دبلوماسية وأكاديمية ولوجستيه وإعلامية على درجة عالية من الكفاءة، لمباشرة تنفيذ مراحل المبادرة، ولا ندعى انفرادنا بالتنبيه فى العديد من المقالات والرسائل المفتوحة لكل من يهمه الأمر، إلى خطورة التباطؤ البيروقراطى وانشغال وزيرى خارجية مصر وليبيا بمتابعة العديد من قضايا السياسة الخارجية الأخرى، بينما مبادرة الإيجاد تتأكد وتفرض نفسها يوما بعد يوم وعلى مدى زهاء أربع سنوات، ومناقشتها للمبادرة المصرية الليبية، كونها تتبنى حق تقرير المصير لأبناء الجنوب، بدعم ومباركة أمريكا وعدد من الدول الأوروبية والإفريقية والمنظمات التبشيرية التى تقدم مليون دولار يوميا على شكل مواد إغاثة للجنوبيين الذين يعانون من ويلات المجاعات والحرب الأهلية.

فلما سبق السيف العزل، وضربت أمريكا عرض الحائط بالمبادرة المصرية الليبية، وتبنت مبادرة الإيجاد كأساس للتفاوض بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية فى ميكاكوس، إذا بسيل منهمر من أشكال والوان الاهتمام المفاجئ والتعاطى الدبلوماسى والسياسى والإعلامى الذى تشهده الساحة المصرية الآن، وعلى صعيد التداعى للمخاطر التى باتت تهدد مصالح وأمن مصر القومى، بعدما لاح فى الأفق ما يوحى بل ويؤكد احتمالات انفصال جنوب السودان عن الوطن الأم، عبر إعمال حق تقرير المصير بعد مضى ست سنوات على الفترة الانتقالية التى حددتها تفاهمات ميكاكوس.

وإذا كان لنا أن ندلى بدلونا فى سياق الآراء والاجتهادات الرامية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، فالمطلوب على المدى القصير العاجل:

● مؤتمر سياسى عاجل للتداول بشأن برتوكول ميكاكوس وسبر أغواره بين النخب والأحزاب

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصرية وقريناتها فى السودان، والخلوص إلى خطة أو برنامج للدفاع عن وحدة السودان، ونحسب أنها المهمة العاجلة والمرتقبة كذلك على صعيد عقد مؤتمر مصرى جامع لكل الأجهزة والشخصيات العامة ذات الصلة والاهتمام والتخصص فى شئون السودان، لمراجعة أسباب الكارثة ووضع خطتين.. الأولى قصيرة المدى وتستهدف توظيف جميع الإمكانات المتاحة لإنقاذ السودان من شفا التقسيم والضياع، ومد خيوط التواصل مع القوى السياسية والقبلية الفاعلة فى جنوب السودان، وإقناعها عبر الحوار بضرورة وجدوى وحدة السودان، وتكثيف وصول الخبرات الفنية ورصد الإمكانات المصرية والليبية والعربية الكفيلة بإنجاز العديد من المشاريع التنموية فى الجنوب خلال الست سنوات المقبلة التى تسبق الاستفتاء الشعبى على حق تقرير المصير، وفى هذا السياق نقترح تخصيص إذاعة خاصة لمخاطبة أبناء الجنوب وتنويرهم بالحقائق وجذبهم إلى الانحياز لوحدة السودان!

أما على المدى البعيد، فالمطلوب وضع خطة استراتيجية تستهدف إعلاء الشأن السودانى وإدراجه ضمن أولويات سياسات مصر الخارجية والداخلية أيضا، بحيث تستحوذ على مكانها الذى تستحقه فى مؤسسات صنع القرار وآليات الثقافة والتنوير، لإزالة الغياب المعرفى المصرى المعيب بشئون السودان، فالسودان أهم بلد وشعب بالنسبة لمصر والعكس صحيح، كما وأن جميع مشكلات مصر تجد حلولها الملائمة فى السودان والعكس أيضا صحيح، ومن المؤسف حقا أن يعرف المصريون الكثير عن أمريكا وأوروبا والخليج، ويجهل معظم المثقفين المصريين ألف باء الإدراك المعرفى بتاريخ وحاضر وقضايا وأعلام السودان، ثم ندعى بأن السودانيين أشقاء لنا، و.. تلك قضية أخرى سوف نعرض لها فى دراسة تنشرها «العربى» ابتداء من الأسبوع المقبل.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية